

انخفاض مستوى المخاطر على أداء الاقتصاد العالمي

النشال: استقرار مستوى أسعار النفط الكويتي أقل من 100 دولار للسنة المالية الحالية.. مؤشر خطير!



الكويت أنتجت نحو 3 ملايين برميل يومياً في مايو الماضي وتستهلك نحو 300 ألف برميل يومياً

92,38 دولار أميركياً في يوم 2012/06/20 وسعر صرف 279 فلساً للدولار الأميركي) ويعجز في الموازنة بحدود 4,6 مليارات دينار، ولكن العجز لن يتحقق على أرض الواقع بسبب الإنتاج الفائض ولأن السعر متغير.

وأشار إلى أن حالة الضغوط لضرورة التزام دول أوبك بحصصها ستبدأ، وستؤخرها بعض أحداث الربع العربي، ومستوى العقود الغربية على صادرات النفط الإيراني، ولكنها عوامل سياسية متغيرة ولا يمكن استدامتها، وأحد ما يدم، مثل استعادة ليبيا لمستوى الإنتاج السابق.

فالكويت، وبسرعة، ونتيجة التحكم بقدرها المالي بعد تبني سياسات مالية غير حكيم، في السنوات القليلة الفائتة، وأصبحت عرضة لتداعيات خطيرة ناتجة عن متغيرات الاقتصاد والسياسة العالميين، وهما متغيران خارج قدرتها على التأثير فيهما.

وأي سياسة حكيمة، يجب أن تعود بالكويت إلى مرونة التحكم في مقدرات اقتصادها، والابتداء هي للسياسة المالية، والوسائل لا تحتاج إلى اختراع جديد، وإنما إلى خفض النفقات العامة وزيادة الإيرادات غير النفطية.

ولابد من اتفاق وطني على قانون يحصن المالية العامة، أو تجسيد نفاذها عند سقف متفق عليه على مدى ثلاث سنوات مالية كاملة، وعدم طرح أي مقترحات لها تكلفه خارج الموازنة العامة، بعد إقرارها للسنوات الثلاث، ثم لا بأس من تقديم سياسات ضريبية تبدأ ببعض الرسوم الإضافية على سلع فاخرة، أو اسراف في استهلاك خدمات مدعومة، والكويت تأتي ثانية في العالم في هدر الموارد الطبيعية، وغرض الضريبة في البداية هو خفض الهدر وإعادة التوازن بين حقوق المواطنة وواجباتها، إلى جانب دورها في وضع قواعد لسياسة ضريبية للبناء عليها، حينها تبدأ الدولة استعادة قدرة التحكم بمستقبلها.

نكر تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي أن الاجتماع الوزاري رقم (161) لاوبك، الذي عقد يوم 14 يونيو 2012 في فيينا، خرج بما كان متوقعا على نطاق واسع، أي الإبقاء على سقف الإنتاج المقدر بـ 30 مليون برميل، يوميا. وأشارت آخر إحصاءات الإنتاج في مايو إلى تجاوز أوبك حصصها الإنتاجية بما يتراوح ما بين 1,8 مليون برميل يوميا ونحو 3 ملايين برميل يوميا، كان نصيب كل من السعودية والكويت من الزيادة النصيب الأعلى.

وأكد التقرير على احتمالية قيام الدول ذات التجاوز الأعلى لحصة إنتاجها الرسمية بالبدء بالخفض، وهو ما بدأت السعودية، فأوبك تعتقد أن أي زيادة طفيفة في الطلب، خلال ما تبقى من العام، ستعطي من الإنتاج من خارج أوبك، ومخزونات دول منظمة التعاون والتنمية - الدول المتقدمة - ومخزونات الدول خارجها مفاصة بأيام الاستهلاك عند أعلى معدلاتها، لذلك ينبغي سوق النفط ضعيفا ما تبقى من العام.

وأفاد التقرير بأن الكويت أنتجت في مايو الفائت، نحو 3 ملايين برميل، يوميا، طبقا لأحد المصادر، ونحو 2,858 مليون برميل يوميا من مصدر آخر، وتستهلك الكويت نحو 300 ألف برميل، يوميا، ليقبى للتصدير نحو 2,7 مليون برميل يوميا، في الحالة الأولى، ونحو 2,558 مليون برميل يوميا، في الحالة الثانية، وإن كانت العملية ليست طرعا بسيطا ولكنها تصلح مؤشرا، ذلك يعني أن هناك ما بين 780 ألف برميل يوميا ونحو 638 ألف برميل، يوميا، تمثل إنتاجا فائضا ومؤقتا، ولكنها تمنع حدوث عجز فعلي في الموازنة العامة. فعند التزام الكويت بحصصها، المقررة في أوبك، كما قرر اجتماع أوبك الأخير - 2,220 مليون برميل يوميا - ستخفض كمية صادراتها إلى 1,92 مليون برميل يوميا بقيمة بحدود 18,1 مليار دينار سنويا، (وعند سعر للبرميل يقدر بنحو

الاقتصاد العالمي، إذ بلغت تلك المخاطر أقصاها بعد انتخابات الرئاسة الفرنسية والبرلمان اليوناني السابق في بداية مايو الفائت، واستمرت حتى بداية الأسبوع الفائت، وستتحول الأمرين، الأول هو المدى القريب إلى فسي السياسات الأوروبية، من حيث أثرها المحتمل على النمو ورغبتها في مواجهة أزمة الديون السيادية، والثاني نتائج أداء الاقتصادات الرئيسية للربع الثاني من العام الحالي. بمعنى آخر، وإذا استثنينا ميل الانتخابات الأميركية إلى السخونة، سوف ينحسر أثر المتغيرات السياسية على أداء الاقتصاد العالمي، بينما ستتعاظم مؤثرات المتغيرات الاقتصادية، ويفترض أن ينعكس هذا التغيير على حقبة أكثر استقرارا لأسعار النفط، من دون احتمال كبير بتعويض ما فقدته خلال الشهرين الفائتين، ولكن مع احتمال كبير لوقف الانحدار في الأسعار، وربما تحقيق ارتفاع طفيف، أي إن الاحتمال الأكبر هو استقرار مستوى أسعار النفط الكويتي دون سعر التعادل - أقل من 100 دولار أميركي - للموازنة العامة، للبلغة نقفاتها 22,7 مليار دينار، للسنة المالية الحالية، وهو مؤشر خطر يغطي عليه، حاليا، استمرار الكويت، استثنائيا، بإنتاج نحو 3 ملايين برميل، يوميا.



انخفاض أسعار النفط مؤشر خطير لموازنة السنة المالية الحالية

لاحتمال مركزية السندات الألمانية «ميركل» التي استبقت الاجتماع بالعودة إلى عدم التوهم بأن على ألمانيا تحمل ما لا يمكن احتماله، لتعويض الآخرين، وخصوصا من دون وحدة سياسة ومركزية السلطة المالية.

وخلص اجتماع مجموعة الـ 20، كان الاتفاق على أن أزمة أوروبا هي صلب الاهتمام، مع الاعتراف بوجود غيرها، وظهر الإنفاق على ملاحم لتطوير نظام مركزي لرقابية قطاع منطقة اليورو المصرفي، ودعمه، وخفض مستوى المخاطر على أداء

تعرضت للضغط هي المستشار الألمانية «ميركل» التي استبقت الاجتماع بالعودة إلى عدم التوهم بأن على ألمانيا تحمل ما لا يمكن احتماله، لتعويض الآخرين، وخصوصا من دون وحدة سياسة ومركزية السلطة المالية.

وخلص اجتماع مجموعة الـ 20، كان الاتفاق على أن أزمة أوروبا هي صلب الاهتمام، مع الاعتراف بوجود غيرها، وظهر الإنفاق على ملاحم لتطوير نظام مركزي لرقابية قطاع منطقة اليورو المصرفي، ودعمه، وخفض مستوى المخاطر على أداء

ارتفاع إجمالي موجودات البنك بنسبة 4% لتصل إلى 2,7 مليار دينار هبوط المصروفات التشغيلية لـ «الأهلي المتحد»

بمقدار 2,9 مليون دينار وراء نمو ربحيته بالربع الأول من 2012

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى أن مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعا، حيث ارتفع كل من مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) من 3,5% في نهاية مارس 2011، إلى نحو 3,8%، وسجل مؤشر العائد على معدل أصول البنك عام 2011، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، حيث بلغ نحو 1594,8 مليون دينار (62,8% من إجمالي الموجودات) نجد ارتفاعا بلغت قيمته نحو 65,1 مليون دينار، ونسبته نحو 4,1%.

وبينما تراجع بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 52,5 مليون دينار حين بلغ نحو 370,7 مليون دينار (13,6% من إجمالي الموجودات)، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 12,4%، مقارنة مع 423,3 مليون دينار (16,1% من إجمالي الموجودات)، في نهاية العام السابق، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق حين بلغ 302,8 مليون دينار (11,9% من إجمالي الموجودات)، نجد ارتفاعا بلغت قيمته نحو 67,9 مليون دينار، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 22,4%.

5,7% حين بلغ نحو 2,3 مليون دينار، مقارنة مع 2,4 مليون دينار في الفترة نفسها من العام السابق.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعا بلغ قدره 105,1 ملايين دينار ونسبته 4%، ليصل إلى 2732,9 مليون دينار، مقابل 2627,8 مليون دينار، في نهاية عام 2011، في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 195 مليون دينار، أي ما نسبته 7,7%، عند المقارنة بالربع الأول من عام 2011، حين بلغ 2537,9 مليون دينار.

وفي التفاصيل، ارتفعت الودائع لدى بنك الكويت المركزي بنسبة بلغت 22,9%، أي بما يعادل 85,2 مليون دينار، ليصل إجمالي الودائع إلى نحو 456,8 مليون دينار (16,7% من إجمالي الموجودات)، مقابل 371,6 مليون دينار (14,1% من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2011، ارتفعت بنحو 105,4 ملايين دينار أو ما نسبته 30,4%، حين بلغت آنذاك، نحو 351 مليون دينار (13,8% من إجمالي

ملايين دينار، للفترة نفسها من العام الفائت.

وتراجع، أيضا بند تكاليف موظفين بنحو 315 ألف دينار، إلى نحو 4,2 ملايين دينار، مقارنة بنحو 4,5 ملايين دينار، للفترة ذاتها من عام 2011.

وذكر التقرير أن مجموع إيرادات التشغيل ارتفع بنسبة 0,69%، ليلبغ 27,4 مليون دينار، مقارنة بـ 27,3 مليون دينار، للفترة نفسها من العام الفائت، أي بارتفاع بلغت قيمته نحو 188 ألف دينار، حيث بلغت الحصة في نتائج شركة زيمية نحو 241 ألف دينار، مقارنة مع خسائر بنحو 182 ألف دينار في الفترة نفسها من العام السابق، وارتفع صافي إيرادات التمويل والفوائد بقيمة 2,1 مليون دينار، أي ما نسبته 14,6%، وصولا إلى 16,6 مليون دينار، مقارنة بـ 14,5 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2011، كما أسلفنا سابقا، وهو تراجع أعلى من نسبة تراجع إيرادات التمويل البالغة نحو 0,68%، بينما تراجع بند صافي إيرادات آتاعب وعمولات بنحو

استعرض تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي نتائج البنك الأهلي المتحد لفترة الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي المنتهية في 31 مارس 2012، وهي تشير إلى أن صافي أرباح مساهمي البنك - بعد خصم ضريبة دعم العمالة الوطنية وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والركاة - بلغ ما قيمته 9,9 ملايين دينار، مرتفعا ما مقداره 1,4 مليون دينار ونسبته 16%، مقارنة بنحو 8,5 ملايين دينار، للفترة ذاتها من عام 2011، وعليه ارتفع مستوى هامش صافي الربح، إلى ما نسبته 36,1%، من نحو 29%.

وتعود أهم أسباب الارتفاع في مستوى ربحية البنك إلى هبوط المصروفات التشغيلية، حيث انخفضت بما قيمته 2,9 مليون دينار بنسبة 16,8%، وصولا إلى 14,4 مليون دينار، مقارنة بنحو 17,3 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2011، ويعزى التراجع، معظمه، إلى انخفاض بند توزيعات للمودعين، بنحو 2,3 مليون دينار، حيث بلغ نحو 7,3 ملايين دينار، مقارنة بنحو 9,5

70% الحد الأقصى لملكية «الوطني» المتوقعة في «بوبيان»

الوطني أن يملك 100% من أسهم بنك بوبيان، ويظل بنك بوبيان شركة مساهمة ولإدراجها معنى، لذلك لابد من بقاء حد أدنى من عدد المساهمين، وبافتراض نفاذ حالة التملك الكامل -خظريا- يتوقع بنك الكويت الوطني صفقة جدوى ما تبقى من أسهم بنك بوبيان، بقيمة تبلغ 580,6 مليون دينار، بعد خصم نفد الخزينة - 1,715 مليون سهم - وسيدفعها نقدا من موارده الذاتية.

وأشار التقرير إلى أنه من ضمن شروط الشراء انتقاء صفة النزاع على الأسهم، وهي حالة لا تنطبق على ملكية البنك التجاري، المتنازع عليها مع دار الاستثمار، والبالغة 19,93%، أو نحو 348,423 مليون سهم، بما يعني أن الحد الأعلى، نظريا، هو 571,3 مليون سهم بقيمة بحدود 360 مليون دينار، ومن غير المحتمل أن يبيع المساهمون الآخرون، كلهم، أسهمهم، إما رغبة في الاستثمار شركاء مع بنك الكويت الوطني، أو لوجود قيود أخرى على حرية تحويل الملكيات، لذلك توقع التقرير أن يراوح الحد الأقصى لملكية بنك الكويت الوطني حول الـ 70%.

لذلك من المتوقع أن تبلغ قيمة الصفقة النقدية نحو 250 مليون دينار، وستحقق الصفقة إلى جانب دعم سيولة السوق، الإفادة من تجربة استثمارات جديدة وكبيرة بما تعنيه من تسهيل إجراءات صفقات لاحقة، كما ستمارس للمرة الأولى محاولة التوفيق بين متطلبات بنك الكويت المركزي ومتطلبات هيئة أسواق المال، ولا تعرف ما إذا كان قيد الـ 60% يتطلب إعادة بيع ما يزيد على هذا السقف في وقت لاحق.

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي إعلان هيئة أسواق المال موافقتها على مستند عرض بنك الكويت الوطني للاستحواذ على بنك بوبيان، مبيئا أن استحواذ أكبر بنك تقليدي على بنك إسلامي يحقق هدفين، الأول هو الاستثمار في سوق الخدمات الإسلامية، الذي حقق معدلات نمو أعلى من نمو الطلب على التقليدية، في العقود الأخيرة، والثاني هو تعظيم الإفادة من الشراكة، محليا، وبالانتشار المشترك حول العالم بأكبر الخبرات وباقل التكاليف، وكان بنك الكويت الوطني قد اشترى بتاريخ 2009/07/22 ثلثي حصة الهيئة العامة للاستثمار، عرضت للبيع، والبالغة نحو 20 ستمر 550 فلسا للسهم بقيمة إجمالية بحدود 84,7 مليون دينار، ثم زاد حصته على دفعات، وفقا للنظام القديم، بالحصول على موافقة بنك الكويت المركزي في كل مرة لمدة 6 شهور قابلة للتجديد، وانتهى به المطاف حتى قبل الإعلان الحالي بالاستحواذ على 747,29 من بنك بوبيان.

وذكر التقرير أن اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال تفرض على من يملك 30% من شركة بتقديم عرض للمساهمين، يفرض ذلك من ضرورة تفعيل متطلبات اللائحة التنفيذية بتقديم عرض شامل للمساهمين، كلهم، وكان بنك الكويت الوطني، قد تقدم بطلب إلى بنك الكويت المركزي لزيادة نسبة ملكيته إلى 60%، ولا تعرف مصير قيد الـ 60%.

من الناحية النظرية البحتة، لا يمكن لبنك الكويت

مع استمرار خلو السوق من المحفزات الإيجابية وضعف النشاط الاقتصادي

الأولى للوساطة: الموقف السياسي المتصاعد بات المحرك الرئيسي للبورصة

الوضع المالي والاقتصادي لم يطرأ أي تغيير في هذا الشأن، حيث لا تزال العديد من الشركات تواجه تحديات متصاعدة فيما يتعلق بالفترة على الخروج من أزمته أقله على المدى القصير والمتوسط، ما يؤدي إلى تراجع معدلات السيولة الموجهة إلى السوق وانحصارها في عدد محدود من الأسهم.

العرض والطلب

شهدت الإقفالات اليومية للأسبوع الماضي (تباينا) بين قيمة العرض والطلب والتي وصلت أقصاها في بداية الأسبوع حيث بلغت (12) مليون دينار فيما وصل العرض إلى أعلى مستوى في ذات الجلسة عندما بلغ (45,7) مليون دينار بينما سجل أدنى طلب (34) مليون دينار.

ضمن تركيبها الاستثمارية، وأوضح أن مثل هذه الأجواء تتيح هامشا أكبر للمضاربين للحركة واستغلال مثل هذه التطورات بالضغط على السوق سواء صعودا أو هبوطا، لاسيما أن استثماراتهم قصيرة الأجل تركز في الأساس على أسهم صغيرة ومتوسطة يسهل التخلص منها بسهولة، وتلقى طلبا واسعا عليها بعيدا عن محددات المحفزات المالية المشجعة.

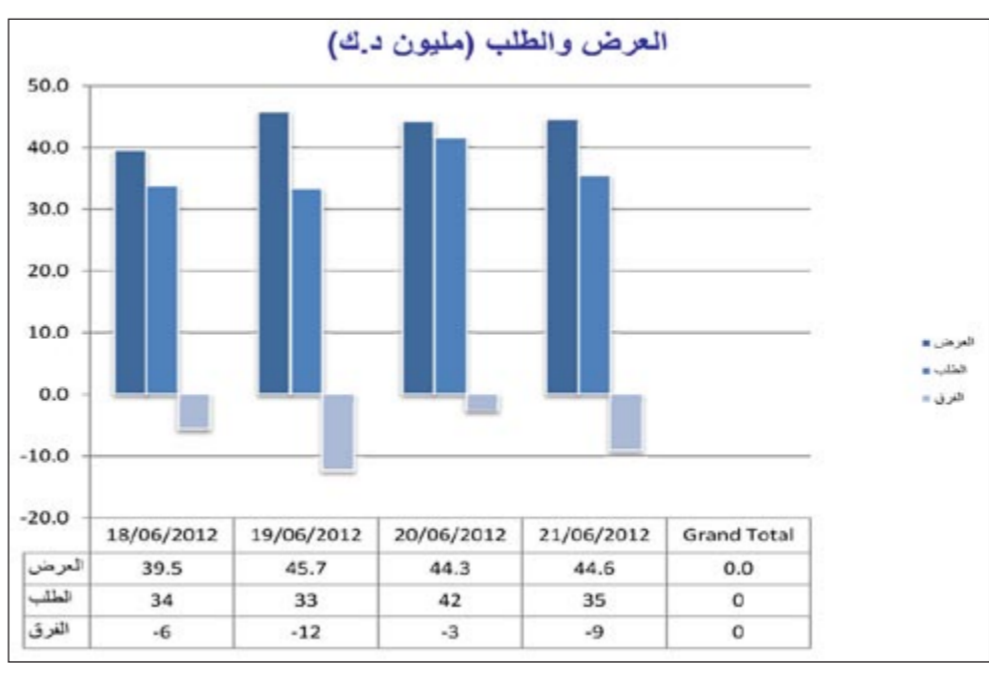
وأضاف أنه كان من الواضح في تعاملات الأسبوع الماضي أن السوق لم يشعر بتحسن، حيث لم تظهر سيولة جديدة تساهم في تقليل التأثير السلبي للبورصة، إلا أنه من المتوقع ظهور حركة شراء قرب الإعلان عن البيانات الفصلية عن الربع الثاني من العام الحالي.

وأشار إلى أنه على صعيد

عن المعدلات المفترضة منهم، وبمعدلات مؤثرة خوفا من تعرضهم للخسائر.

وذكر أنه بات من الصعوبة لدى المستثمرين بناء قرارات طويلة الأجل، بعد أن بلغت العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مستويات غير مقبولة خلال الفترة الماضية، وهي الحالة التي تقلل من فرص تدخل صناع السوق الرئيسيين في التداولات، ما دامت المعطيات السياسية والتعقيدات المالية باقية على حالها دون تحسن.

ولفت إلى أن هذه الحالة فرضت بعض القيود على تعاملات الأسهم المقارة، التي تميزت بتداولاتها بتحركات انقشائية، باستثناء اهتمام بعض المستثمرين طويلي الأجل ومديري الصناديق المضطرة التي وجود نسبة معينة من الأسهم المقارة



قال تقرير شركة الأولى للوساطة المالية إن المستثمرين بدوا غير متحمسين إلى رفع معدلات السيولة المتداولة بتعاملات سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، خصوصا بعد الموقف السياسي المتصاعد الذي بات المحرك الرئيسي لما يحدث في البورصة، مع استمرار خلو السوق من المحفزات الإيجابية وضعف النشاط الاقتصادي.

وذكر التقرير أن مؤشر السوق هبط خلال تعاملات الأسبوع الماضي 0,5%، متراجعا صوب أدنى مستوى له في أسبوعين، مشيرا إلى أن قرار المحكمة الدستورية في البلاد بحل البرلمان يساهم في زيادة حجب الانفاص وزيادة النظرة السلبية للفترة المقبلة، إلى أن تتضح الرؤية ويتخلى السوق